عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

المغرب يفكك خلية «إرهابية» بايعت «داعش»

الرباط ـ أ.ف.ب: أعلن جهاز الاستخبارات الداخلية المغربي عن تفكيكه خلية إرهابية في مدينة العيون، كبرى محافظات الصحراء الغربية، خططت لاستهداف مناطق حيوية في المغرب. وأفاد بيان لوزارة الداخلية المغربية بأن «تحريات دقيقة أظهرت انخراط عناصر هذه الخلية الإرهابية في الأجندة التي سطرها تنظيم داعش، من خلال سعيهم الى ارتكاب جرائم ارهابية خطيرة بالمملكة». وأضاف أن «زعيم هذه الخلية تربطه علاقة وطيدة بأحد القادة الميدانيين في صفوف داعش وقد اكتسب خبرة واسعة في صناعة المتفجرات لاستعمالها في تنفيذ مشاريع إرهابية ضد أهداف حساسة بالمملكة».

خلال قمة ثلاثية مع نظيره القبرصي ورئيس وزراء اليونان

السيسي يبحث في قبرص ترسيم الحدود البحرية اليوم

القاهرة ـ وكالات: يعقد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، اليوم قمة ثلاثية مع نظيره القبرصي نيكوس أناستسياديس ورئيس وزراء اليونان الكسيس تسيبراس في العاصمة القبرصية نيقوسيا.

وتبحث القمة تعزيز التعاون بين الدول المتوسطية الثلاث في جميع المجالات، وخاصة الإرهاب والطاقة، وكذلك فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية بين الدول الثلاث.

ويرافق الرئيس المصري وفد رفيع المستوى من أجل وضع مخطط جاهز للتنفيذ على أرض الواقع، لتحقيق أقصى قدر من الفائدة.

من جانبه، وقبل توجهه الى نيقوسيا، أكد رئيس الوزراء اليوناني أن التعاون الثلاثي ليس موجها ضد أحد بل يفتح ذراعيه لأي دولة أخرى في المنطقة تريد الانضمام لهذا التكتل، فيما يخدم مصالح المنطقة والشعوب وفقا لمبادئ القانون الدولي واحترام الاتفاقيات الدولية، مشيرا إلى أن القمة ستعمل على ترقية المبادلات التجارية والاستثمارات بين البلدان الثلاث.

يذكر أن مصر تتابع موضوع ترسيم الحدود البحرية باهتمام بعد ثورة يناير 2011، وخاصة بعد إعلان الرئيس القبرصي اكتشاف بلاده أحد أكبر احتياطيات الغاز في العالم، وتقدر مبدئيا بنحو 27 تريليون قدم مكعبة بقيمة 120 مليار دولار.

جدير بالذكر أن مصر عقدت اتفاقية مع قبرص عام 2004 بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، واقتسام المياه الاقتصادية بين البلدين بالتساوي، بما سمح لقبرص باستغلال حقول غاز طبيعي عملاقة داخل المياه الاقتصادية المصرية.

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

الرئيس المصري يزور إسبانيا تلبية لدعوة الملك

ونصت الاتفاقية في مادتها الثانية على أنه «في حالة وجود امتدادات للموارد الطبيعية، تمتد بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الأطراف وبين المنطقة الاقتصادية الخالصة للطرف الآخر، يتعاون الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق حول سبل استغلال تلك الموارد».

وتنص المادة الثالثة من الاتفاق على أنه «إذا دخل أحد الطرفين في مفاوضات تهدف إلى تحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة مع دولة أخرى، يتعين على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتشاور معه قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدولة الأخرى».

وفي سياق هذه المادة، تبحث القمة إمكان ربط حقول الغاز القبرصية بالمنشآت البترولية المصرية.

الى ذلك، قال السفير أحمد إسماعيل عبدالمعطي، سفير مصر في إسبانيا، إن إسبانيا تظل لها وضعية خاصة بالنسبة لمصر، فهي تعد من الدول التي تدعمنا داخل الاتحاد الأوروبي، وتنقل دائما المواقف بصورة جيدة ومؤثرة في الاتحاد والدوائر، التي لها تأثير بها في أميركا الجنوبية وآسيا وأفريقيا.

وأضاف عبدالمعطي، خلال لقائه برؤساء تحرير صحف مصرية ومحرري رئاسة الجمهورية، في منزله بمدريد، أن إسبانيا أصبحت من ضمن الدول غير الدائمة في مجلس الأمن، وهي تدعم ترشح مصر للعضوية المقبلة، لذلك هناك تنسيق بين البلدين، مضيفا أن هناك توافقا كاملا في الكثير من القضايا بينهما، فهناك تقدير كامل ومحسوس في أن الدور المصري محوري في مكافحة الإرهاب، لافتا إلى أنه لأول مرة في برشلونة سيتم في يونيو المقبل، عقد ندوة لحوار بين الأديان السماوية الثلاثة من أجل تنوير الفكر الديني وعدم التطرف، بمشاركة رئيسية من الأزهر.

وأشار إلى أن حجم الاستثمارات الإسبانية في مصر يتجاوز 700 مليون يورو، ومن المتوقع أن يوجه الرئيس دعوة لملك إسبانيا، لحضور حفل افتتاح قناة السويس الجديدة.

وقال إن زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي لإسبانيا في هذا التوقيت تعتبر معجزة، لأن إسبانيا مشغولة حاليا بارتباطات داخلية تتمثل في وجود 3 انتخابات في ذلك الوقت، هي الانتخابات المحلية في 24 مايو المقبل، وانتخابات المقاطعات ذات الوضع الخاص وأخطرها انتخابات 27 سبتمبر المقبل، ثم الانتخابات العامة في نهاية العام، فالأولوية الأولى لهم في مدريد الآن هي الانتخابات الداخلية لهم.

وأوضح أن عقد الزيارة في هذا التوقيت يدل على أهمية مصر بالنسبة لإسبانيا، كما أن زيارة الرئيس السيسي إلى «مدريد» جاءت على عدة مراحل، حيث تلقى دعوة من ملك إسبانيا خلال لقائهما في أديس أبابا، وقبلها زار وزير الخارجية الإسباني مصر والتقى الرئيس السيسي.

مرسي يظهر بالأزرق لأول مرة في الذكرى السنوية الثانية لتأسيس «تمرد»

القاهرة ـ الأناضول: ظهر الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، امس بزي الحبس الأزرق، لأول مرة، خلال جلسة محاكمته في قضية التخابر مع قطر ويتزامن ظهور مرسي لأول مرة بالزي الأزرق، مع الذكرى الثانية لتأسيس حركة تمرد التي دعت إلى مظاهرات في 30 يونيو 2013.

وظهر مرسي واضحا في القفص الزجاجي، مرتديا «بدلة الحبس الزرقاء» لأول مرة، لصدور حكم عليه بالسجن المشدد 20 عاما في 21 أبريل الجاري، بعد إدانته في قضية «قصر الاتحادية الرئاسي» بتهمتي استعراض القوة والعنف والقبض والاحتجاز والتعذيب وحضر الجلسة نجل مرسي، أسامة مرسي، لمؤازرة والده الذي يحاكم، مع 10 متهمين آخرين، باتهامات تتعلق بارتكاب جرائم الحصول على سر من أسرار الدفاع، واختلاس الوثائق والمستندات الصادرة من الجهات السيادية للبلاد والمتعلقة بأمن الدولة وإخفائها وإفشائها إلى دولة أجنبية (قطر) والتخابر معها بقصد الإضرار بمركز البلاد الحربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي وبمصالحها القومية، بحسب المصدر، وهي الاتهامات التي نفاها المتهمون.

محلب: سنلتزم بتعيين نسبة الـ 5٪ المخصصة لمتحدي الإعاقة

القاهرة ـ أ.ش.أ: التقى م.إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، امس، ممثلين عن متحدي الإعاقة بعدد من المحافظات، لبحث مطالبهم، وحل مشكلاتهم، وذلك بحضور وزيري القوى العاملة، والتضامن الاجتماعي، ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وأمين عام المجلس القومي لذوي الإعاقة.

وأكد رئيس الوزراء المصري في بداية اللقاء، إيمان الحكومة بضرورة مساندة «قاهري التحدي»، وليس المعاقين، وقال «إن المجلس القومي لذوي الإعاقة سيعقد اجتماعه الأسبوع المقبل، وسنكون على تواصل مستمر معكم، لكي نحقق معا أهدافنا، وأي مشكلات سنعمل على حلها».

كما أكد محلب «أن الحكومة صادقة في كل ما تعلن عنه، وسنلتزم بتعيين نسبة الـ 5٪ منكم في الحكومة، وميزانية ذلك موجودة، ولكن طبقا لمعايير واضحة، واشتراطات، بدون أي واسطة، أو محسوبية، حيث يتم الإعلان عن الوظائف بشفافية، واختبار المتقدمين في المسابقة».

في ذات الإطار، أكدت رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن قانون الخدمة المدنية الجديد يراعي تطبيق نسبة الـ 5٪ لذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية، وسيتولى الجهاز الإشراف على تنفيذ ذلك، ولن يتم التلاعب في تنفيذ هذه النسبة.

وطلب ممثلو متحدي الإعاقة عدم التقيد بالسن في التعيين، لأن الحكومات السابقة للثورتين أهملت ذوي الإعاقة، وبالتالي معظمهم سنهم كبيرة، وأكد رئيس الوزراء أن التعيين بالقانون الجديد لا تقييد فيه بسن، وسيتم الالتزام بذلك، ولاقى هذا الأمر ارتياحا كبيرا عند الحاضرين من ذوي الإعاقة.

ووجه رئيس الوزراء بأن يتم تحديد نسبة من الـ 5٪ للحالات الصعبة، حيث يتم بحثها والتعيين في نفس المحافظة التي يقيمون بها.

تحليل إخباري

مصر ـ إيران: «الاتفاق النووي» و«التوازن الإقليمي»

بيروت: قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إن مصر تتعامل مع الاتفاق المتوقع بين إيران والدول الست في شأن البرنامج النووي الإيراني على أنه «مكون له تأثيره في توازن القوى في المنطقة»، وعلى أنه في حال اكتماله «يحول دون تواجد سلاح نووي في منطقة الخليج»، واعتبر أن الاتفاق في حال التوصل إليه «ربما يعزز إقامة منطقة» خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

«اتفاق الإطار» الذي تم التوصل إليه في لوزان بين إيران ودول مجموعة «5+1» حيث تم التوصل إلى اتفاق يضمن عدم امتلاك إيران سلاحا نوويا مطلقا، مقابل تجميد العقوبات التي أثقلت كاهلها، كشف عن محاولات لإعادة صوغ نظام إقليمي تكون طهران في الصدارة منه، أو على الأقل من ضمن مكوناته، وهو الأمر الذي أثار قلق دول المنطقة وهواجسهم وأبرزهم مصر، خصوصا في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة.

لقد ظلت العلاقات الإيرانية ـ المصرية هي المحدد الرئيسي لطبيعة المنطقة وتوازناتها، فعلى الرغم من بعد الجوار الجغرافي بينهما، إلا أن كل دولة منهما تعتبر الأخرى دولة جوار استراتيجي، واتسمت العلاقة بينهما طوال العقود الماضية بالمراوحة، كما ظل منحنى العلاقة ما بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى. وتشكلت مع الوقت معادلة معقدة ترتكز على حالة من «اللاتعاون واللاصراع»، حددتها طبيعة التفاعلات الإقليمية لكلتا الدولتين، وتستند الرؤية المصرية لإيران إلى مفهوم سياسات التهديد، فهناك سياسات تتحفظ عليها مصر في السلوك الإيراني، منها دعم طهران حركة حماس وعدم تسوية الأزمة السورية، وكذلك الخلاف في شأن الرؤية الإيرانية لدول الخليج، ومد نفوذها السياسي في دول الجوار العربي ضمن مشروع أكبر لقيادة الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع، ومحاولة اختراق الأزهر.

لكن محور الخلاف الأهم يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وطبيعة المفاوضات النووية التي تدور بين طهران والغرب. وترى مصر أن إيران ترغب في امتلاك خيار نووي يسمح لها باستعراض قوة وابتزاز نووي بلا نهاية من جهة، وإعادة تفكيك المنطقة وبناء نظام إقليمي تكون هي مرتكزه ومحوره الرئيسي، من جهة ثانية.

وتتوجس مصر من تداعيات التوافق النووي المحتملة على مصالحها ودورها الإقليمي، لذلك اتجهت للتنسيق مع القوى الإقليمية الخليجية، وبدا ذلك في تأكيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال زيارته السعودية نهاية فبراير الماضي التزامه أمن الخليج، إذ اعتبره خطا أحمر، ونبه إلى أن الأمن القومي لمصر يمر عبر دول الخليج.

ولأن القاهرة تعتقد أن نظام إيران لن يستجيب لمبادرات إقليمية في شأن تسوية برنامجه النووي، بل زاد من تدخله في الشأن الداخلي لبعض دول المنطقة كما هو حاصل في اليمن وسورية والعراق ولبنان، طرحت مصر مشروع إنشاء قوة عربية يمكن أن تكون رافعة للعمل العربي المشترك في مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة.

وينطلق الموقف الرسمي للقاهرة تجاه الأزمة النووية الإيرانية من ثوابت عدة ترتكز إليها السياسة المصرية، أولها أن امتلاك إيران للسلاح النووي قد يرفع درجة حرارة الأزمة في المنطقة، لأنه يمس الاستقرار السياسي والمصالح الإقليمية في المنطقة، إذ يجعل إيران وحدها تمسك بمفاصل المنطقة وأعصابها الحساسة.

وهذا يعني أن الصفقة النووية مع إيران ستنال من طبيعة التوازنات الإقليمية، فالكل يعي أن الصفقة والعقوبات الاقتصادية تشمل أيضا ملفات مهمة في الصراع الجيوسياسي، والمسألة التي تشغل الجميع، خصوصا القاهرة، هي الأدوار والنفوذ في النظام الإقليمي، وربما تكون القاهرة أحد الأطراف الإقليمية التي ستتأثر بالاتفاق النووي حال نجاح إيران في تحقيق اختراق، والالتفاف على القضايا الخلافية التي تشمل حجم قدرات التخصيب وعدد أجهزة الطرد المركزي ومستقبل برامج الأبحاث النووية ومخزون إيران من اليورانيوم.

لذلك تسعى القاهرة إلى الاستفادة بدورها من المشهد النووي الإيراني، سواء بالضغط لجهة تقييد طموحات إيران النووية، أو إعادة ترسيم المشهد الإقليمي ببناء قوة عربية تجعلها في مقدمة الفاعلين الإقليميين، فثمة مخاوف مصرية من الانفتاح الأميركي على إيران، والذي من شأنه الإخلال بالتحالف الوثيق بين القاهرة وواشنطن، أو بين واشنطن والرياض، بما يسمح بمزيد من الهيمنة الإيرانية على المنطقة.

من الثابت أن المنطقة مقبلة على تنافس إقليمي من جانب القوى الرئيسية فيه وعلى رأسها تركيا وايران، وأن استعادة مصر لدورها الاقليمي سوف يكون محكوما بقدرة مصر على التعامل مع هذا التنافس ومواجهة سعي كل منها لصياغة تحالفات مشتركة تكفل لأي منها النفوذ والتمدد على حساب الأطراف الإقليمية الأخرى، ولعله من المفيد على هذا المستوى النظر في الاعتبارات التالية: أن صيغة التحالف المصري الخليجي هي الإطار الذي يمكن أن يسهم في دعم الاستراتيجية المصرية بهذا الخصوص على أن تكون مصر طرفا رئيسيا، له رؤاه طبقا لمصالحه مع توسيع مساحات الاتفاق وتضييق مجالات الاختلاف.

أكدت أن استخدام الخيار العسكري حالياً سيعرقل ذلك لعامين فقط

واشنطن: الاتفاق مع إيران يمنعها من امتلاك القنبلة النووية «قريباً»

عواصم ـ أحمد عبدالله ووكالات

أكد وزير الخارجية الأميركي جون كيري ان القوى العظمى هي الآن أقرب من أي وقت مضى للتوصل الى اتفاق شامل مع إيران لمنعها من امتلاك القنبلة النووية.

وأوضح كيري في كلمة ألقاها، نيابة عن الرئيس أوباما في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنيويورك امس الأول، ان الولايات المتحدة ومجموعة (5+1) توصلت الى اتفاق مع إيران حول سلسلة من المعايير التي ستغلق ـ حال وضع اللمسات الأخيرة عليها وتنفيذها ـ كل الطرق أمام إيران للحصول على المواد النووية اللازمة لصنع سلاح نووي.

جاء ذلك عقب عقد كيري في وقت سابق امس الأول ايضا عدة اجتماعات ثنائية مع مسؤولين في الشرق الأوسط بمن في ذلك نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، على هامش المؤتمر.

بدوره، أعلن وزير الخارجية الإيراني، عقب اللقاء، أن بلاده ومجموعة 5+1 شرعت في كتابة نص الاتفاق النووي النهائي، المزمع توقيعه في 30 يونيو المقبل.

وأوضح انه أعرب لنظيره الأميركي عن هواجس طهران بخصوص الآراء السلبية الصادرة عن بعض المجموعات في الولايات المتحدة، حول الاتفاق النووي، مشيرا الى أن كيري تعهد بالتزام واشنطن بالاتفاق النهائي، حال التوقيع عليه.

من جهتها، قالت كبيرة المفاوضين الأميركيين ويندي شيرمان ان بنود اتفاق لوزان التي أعلن عنها قبل أسبوعين «تقدم أفضل فرصة لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي»، مشيرة الى انه من دون هذا الاتفاق فإن إيران كان ستحوز السلاح النووي في فترة ما بين شهرين و3 اشهر.

وزيرا الخارجية الايراني محمد جواد ظريف والاميركي جون كيري خلال لقائهما في نيويورك أمس الأول (رويترز)

روحاني ينصح المستفيدين من العقوبات بـ «تغيير عملهم من الآن»

وأضافت أمام مجموعة ضغط أميركية «فانه بدون التوصل الى اتفاق ستعمد طهران الى زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي لديها المستخدمة لتخصيب اليورانيوم الى 100 ألف من حوالي 19 ألفا حاليا وستقوم بتوسيع مخزونها من المواد الانشطارية ولن تكون المجموعة الدولية قادرة على مراقبة ذلك.

أما مع الاتفاق «فسنتمكن من مراقبة برنامج إيران النووي من كل الجوانب». وأوضحت شيرمان ان الاتفاق النهائي لن يغير كثيرا من فترة الشهرين الى 3 شهور عدا انه سيؤجل حدوثها الى 10 سنوات، مشيرة الى ان لحظة نهاية مفعول الاتفاق بعد عقد من توقيعه ستكون لحظة مواجهة الخيارات المتاحة امام كل من طهران والمجتمع الدولي.

وأوضحت المسؤولة الأميركية ان الخيارات الأميركية واضحة من الآن اذ ان واشنطن ملتزمة بالحيلولة دون حصول إيران على سلاح نووي حتى ان اقتضى الأمر استخدام خيارات «لا يريدها احد» حسب قولها.

وأكدت ان الولايات المتحدة تحافظ على كل خياراتها مفتوحة لتطبيق مبدأ منع إيران من التحول الى دولة نووية إذا ما خالفت طهران التزاماتها في الاتفاق المقترح.

وقالت شيرمان ان استخدام الخيار العسكري في اللحظة الحالية سيعرقل البرنامج النووي الايراني لمدة عامين في افضل التقديرات، لافتة الى ان هذا الخيار ذاته سيكون متاحا أمام الحكومة الأميركية في حالة اتجهت طهران لامتلاك سلاح نووي بعد انتهاء سريان الاتفاق في نهاية فترة العقد المحددة له او اذا ما حاولت الالتفاف حول بنوده.

في غضون ذلك، نصح الرئيس الإيراني حسن روحاني المستفيدين من العقوبات الاقتصادية الدولية بـ«تغيير عملهم» تحسبا لاتفاق نهائي محتمل مع القوى الكبرى حول الملف النووي سيؤدي في حال التوصل اليه الى رفع العقوبات.

وقال روحاني في خطاب ألقاه في طهران أمام عمال في مناسبة عيد العمل امس، ان «المستفيدين من العقوبات يجب ان يفكروا اعتبارا من الآن بتغيير عملهم» من دون تحديد الجهة التي كان يشير اليها.

وأضاف «من أجل زيادة الإنتاج، يجب ان تكون لدينا تكنولوجيات جديدة مع إداريين يتحلون بالكفاءة واستثمارات الى جانب مقاولين»، مؤكدا أهمية اجتذاب «رؤوس أموال محلية وأجنبية».